

مُقارَبة تاريخية بين نظام الحكم العثماني في الجزائر وبين نظام الحكم في دولة الأمير عبد القادر

د / قاصري محمد السعيد

بقسم التاريخ

جامعة محمد بوضيان بالمسيلة

مقدمة :

لقد أثار الوجود العثماني بالجزائر عدة أسئلة لدى الباحثين والمؤرخين حول طبيعة وجوده: هل هو فتح؟ أم توسع؟ أم احتلال؟ أم هو تدخل ووصاية؟ وراح كل طرف من هؤلاء يحاول تبرير موقفه على حساب الموقف الآخر بناء على ما توصل إليه من شواهد ومعطيات تاريخية تعكس وجهة نظره، وبعيدا عن هذا الجدل التاريخي الذي لا يزال يثير كثير من النقاش، فإننا سنحاول طرح إشكالية أخرى أراها أكثر أهمية حول الوجود العثماني بالجزائر؛ إشكالية ثنائية تعتمد على المقاربة بين نظامين سياسيين عرفتهما الجزائر خلال الفترة الحديثة والمعاصرة؛ يمثل النظام الأول: نظام الحكم العثماني بالجزائر بينما يمثل النظام الثاني: نظام الحكم في دولة الأمير عبد القادر.

إن هذه الإشكالية تدور حول معالم مشروع الدولة والمجتمع لكليهما؛ وبالتالي فهل نظام الحكم العثماني كان يمتلك فعلا مشروع دولة ومجتمع؟ وإذا كان يتوفر على هذا المشروع فأين تكمن معالمة؟ وإلى أي مدى نجح في تحقيق الرفاهية والأمن والاستقرار لهم؟ وبماذا يمكننا أن نفسر عودة الاضطراب السياسي والتدهور الاقتصادي والانهيار الاجتماعي للجزائر مع مطلع القرن 19، وهو نفس الوضع الذي كان قائما مع مطلع القرن 16، ثم بما ذا نفسر عجزه وفشله في مواجعة مشروع الحملة الفرنسية الأوربية على الجزائر سنة 1830 التي عجلت بانهياره وزواله؟. ومقابل ذلك يكون قد تأسس نظام حكم جزائري بقيادة الأمير عبد القادر، فهل كان يمتلك مشروع دولة ومجتمع هو الآخر؟ ما هي معالمة في مختلف مناحي الحياة؟ وإلى أي مدى نجح

الأمير في تجسيده على أرض الواقع في ظل الحرب الدائرة بينه وبين الجيش الفرنسي؟. هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذا المقال وفق خطة العمل التالية:

1- معالم نظام الحكم العثماني:

عرفت الجزائر مع مطلع القرن 16 حالة من الفوضى والاضطراب السياسي عبّر عنها توفيق المدني بقوله: تقهقر، وفوضى، وانحلال. ومن ملامح هذا الوضع المضطرب ما عبرت عنه الشواهد التالية: أ-«لقد ضربت الفوضى أطنابها في كل مكان، فسكان الولايات القسنطينية وسكان مدينة الجزائر وأهل الشرق الوهراني لم يبقوا معترفين بسلطة أحد عليهم»¹. ب-«كانت وهران تبدو أواخر القرن الخامس عشر، وهي تحت السلطة الاسمية لبني زيان في صورة جمهورية تجارية حقيقية مستقلة. أما مدينة بجاية فقد كانت في نفس ذلك العصر تكتسب ثروة طائلة وبصفة مستقلة من التجارة الواسعة التي كانت تتعاطاها مع البلاد الطليانية، ومن القرصنة»². ج-«كانت مملكة تلمسان تشمل بصفة غير محددة الغرب الجزائري الحالي، وكان رجال الدولة (أواخر القرن الخامس عشر) قد تحرروا من السلطة المركزية، فكان أدعياء الملك لا يجدون صعوبة في جمع الأنصار لمحاربة السلطان القائم، وكان الأبناء يثورون ويخلعون آبائهم، كما كان الأبناء يجارون بعضهم بعضا لاقتسام ملك أبيهم»³.

في ظل هذا الوضع السياسي تدهور الاقتصاد وعمت الفوضى والفتن في أوساط المجتمع الجزائري فاختلط الخابل بالنابل ودخل الناس في هرج ومرج؛ وعجزت الإمارات المتناحرة فيما بينها من وضع حد لهذه الفوضى والاضطرابات. ومن أهم النتائج التي أفرزتها هذه الأحداث هو تطلع الإسبان إلى محاولة ملء الفراغ السياسي الذي باتت تشهده الجزائر عن طريق تمرير وتنفيذ المشروع الصليبي المسيحي الذي دعا إليه البلاط الإسباني -إيزابيلا وفرديناند- بناء على تقارير الجواسيس الذين كانوا يجوبون المنطقة، ومن بين ما جاء في هذه التقارير على سبيل المثال: «إن كامل بلاد شمال إفريقيا يجتاز فترة انهيار نفسي يظهر معها أن الله قد أراد أن يجعل هذه البلاد ملكا لصاحبي الجلالة المسيحية»⁴. وبناء على ذلك تحركت الجيوش الإسبانية -كانت مشحونة بالحق والكرهية للمسلمين بقيادة الكاردينال "كسيمينيس" XIMENES- باتجاه المدن الساحلية الجزائرية وراحت تحتل ما طالته يدها دون صعوبة تذكر: المرسي الكبير 1505، وهران 1509، بجاية 1510، جيجل، عنابة 1510، مستغانم 1511⁵.

1 - أحمد توفيق، المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، ط. 2، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1976، ص. 67.

2 - المرجع نفسه، ص. 69.

3 - نفسه، ص. 69.

4 - نفسه، ص. 68.

5 - أندري، بريان وآخرون: الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة اسطنبولي راج ومنصف عاشور، د. م. ج، الجزائر، 1984، ص. 124.

وعلى اثر هذا العدوان الصليبي لم يكن هناك بُداً أمام الجزائريين سوى الاستنجاد بالإخوة ببروس - غروج وخير الدين- وكان من بين الجزائريين الذين كتبهم مستنجدين بهم في هذا الشأن أحمد بن القاضي الزواوي صاحب جبل كوكو؛ وما جاء في مراسلته إلى غروج بهذا الخصوص: إن بلادنا بقيت لك أو لأخيك أو للذئب¹؛ فما كان من هؤلاء الإخوة سوى تلبية طلب الجزائريين حيث تمكنوا فعلا من التدخل في الأمر وتحرير بعض المدن الساحلية التي احتلها الإسبان كمدينة عنابة وبجاية وجيجل ثم دخول مدينة الجزائر العاصمة، غير أن طموح غروج لم ينته به عند هذا الحد بل ترك شقيقه خير الدين حاكماً على مدينة الجزائر بعد ما تخلص من منافسه سالم التومي²، ثم توجه نحو تنس حيث انتصر على حاكمها حميد العيد الموالي للإسبان في شهر جوان 1517، ثم سار باتجاه مدينة تلمسان التي تحالف ملكها أبو حمو مع الإسبان؛ لكنه سرعان ما انتصر عليهم ودخل المدينة وتمكن من قتل حاكمها أبو زيان³؛ ويذكر البعض أنه وصل حتى مدينة وجدة؛ لكن أثناء عودته باتجاه العاصمة يكون قد نُصّب له كمين من طرف الزبانيين والإسبان فلقى فيه حتفه خلال شهر ماي 1518 قرب ريبو دي سلاو بتواحي تلمسان⁴.

إن استشهاد غروج وتحالف ابن سالم التومي مع الإسبان للقضاء على سلطة خير الدين بالعاصمة؛ ناهيك عن الفوضى والاضطراب التي عمت القطر الجزائري بين مؤيد ومعارض للإسبان من جهة وللعثمانيين من جهة أخرى؛ تكون قد دفعت هذه الأحداث بخير الدين إلى التفكير في مغادرة الجزائر. لكن تمسك سكان الجزائر به ومراسلتهم للسلطان العثماني سليم الأول بضرورة بقاءه في الجزائر يكون قد حال دون مغادرته للجزائر⁵؛ وبناء على هذه المراسلة يكون السلطان قد وافق مبدئياً على تعيين خير الدين ببروس أول باي لارباي-أمير الأمراء- على الجزائر ابتداء من تاريخ 15 ماي 1519 تاريخ وصول جواب السلطان والوفد المرافق له إلى الجزائر⁶؛ ويعتبر هذا التعيين في نظرنا بمثابة البداية الرسمية لإلحاق الجزائر

1 - عبد الرحمان بن محمد، الجيلاي: تاريخ الجزائر العام، ج. 3، ط. 7، د. م. ج، الجزائر، 1415هـ/ 1994م، ص. 15.

2 - كورين شوفالييه: الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر 1510-1541، ترجمة جمال حمادنة، د. م. ج، الجزائر، ص. 29.

3 - المرجع نفسه، ص. 36.

4 - شارل آندري، جوليان: تاريخ افريقيا الشمالية، ج. 2، ط. 2، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر، تونس، 1983، ص. 328، يراجع أيضاً: كورين شوفالييه: الثلاثون سنة الأولى لقيام مدينة الجزائر 1510-1541، ص. 36.

5 - يراجع بشان هذه المراسلة ما جاء في مقال عبد الجليل التمني: ((رسالة من أهالي الجزائر إلى الباب العالي))، المجلة التاريخية المغاربية، ع. 6، جويلية 1176هـ/ 1519م، ص. ص. 119-120.

6 - يذكر كورين شوفالييه أن منح لقب باي لارباي لخير الدين يعود لسنة 1534، حسب ما جاء في الموسوعة التركية، وحسب ما أكده هامار في كتابه تاريخ الإمبراطورية العثمانية، الذي وصف فيه الاستقبال الذي خص به خير الدين في استانبول بمناسبة منحه لقب باي لارباي، ويعتبره تاريخ منطقي، عكس ما ذهب إليه البعض من أن السلطان خلع هذا اللقب على خير الدين سنة 1519، كون هذا اللقب من الألقاب الكبيرة والمتميزة في الإمبراطورية والتي لا يمكن منحه بواسطة رسول أو مبعوث، فالحاصل عليه يجب أن يأتي بنفسه للبحث عنه، غير أن المؤرخ عبد الرحمان الجيلاي يؤرخ لنا التحاق الجزائر رسمياً بالدولة العثمانية في تاريخ 924هـ/ 1518م. غير أننا نرجح رواية كورين شوفالييه بناء=

بالدولة العثمانية؛ هذا فضلا عن مساعدته بكمية هائلة من الأسلحة والمعدات الحربية التي كانت على متن حوالي 4 سفن عسكرية قصد توطيد أركان حكمه والقضاء على الفتن والاضطرابات الداخلية ومواجحة التهديد الإسباني.

وبناء على هذا الدعم المعنوي والمادي الذي قدمه السلطان لخير الدين شرع في تعزيز سلطته بالجزائر العاصمة. وقبل الحديث عن التطورات التي أحدثها خير الدين أود الإشارة إلى نقطة جوهرية مفادها: نجاح السلطان العثماني في استغلال فرصة استنجد الجزائريين بالإخوة بربروس وتحويل هذا التدخل تحت غطاء النصرة والنجدة والحماية الإسلامية إلى تمرير مشروع سياسي خطير جدا وهو التوسع العثماني في شمال إفريقيا، ونجاح خطة ملء الفراغ السياسي والإداري الذي كانت تعاني منه دول المغرب العربي عموما والمغرب الأوسط - الجزائر - خصوصا. ومقابل ذلك فشل محاولة تمرير وتجسيد المشروع التوسعي الإسباني، ويعود في نظرنا قبول الجزائريين لهذا ورفضهم لذلك إلى الشرعية الدينية الإسلامية التي حظي بها هذا المشروع؛ وفي هذا الشأن نجد أن منطقة شمال إفريقيا والمغرب العربي قد عرفت قبول ورفض للآخر لفترات عديدة: رفض كل من الرومان والوندال والبيزنطيين ثم الفرنسيين فيما بعد، وقبول للعرب المسلمين الفاتحين وللهلالين وللعثمانيين.

وعلى اثر إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية ابتداء سنة 1519 وبعد استعراضنا لجوانب من الوضع السياسي الذي عرفته الجزائر مع مطلع القرن 16 نعود للإجابة عن الإشكالية المطروحة سابقا حول معالم مشروع الدولة والمجتمع في فكر نظام الحكم العثماني بالجزائر، إشكالية يمكننا الإجابة عنها ضمن العناصر التالية:

1.1. معالم نظام الحكم العثماني على المستوى السياسي:

يمكننا معالجة هذا العنصر امن خلال طرح الإشكال التالي: على أي أساس تم إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية؟ هل تم عن طريق المبايعة أم عن طريق التزكية؟ أم عن طريق التعيين؟ وهل حظي خير الدين بربروس -ممثل السلطان- بالإجماع لدى عموم الجزائريين أم لدى خصوصهم؟ وهل تمت تزكيته أم مبايعته؟. لا شك أن عريضة أهالي الجزائر إلى السلطان سليم الأول تُعبر بصدق عن النوايا الحسنة لقبول ارتباطهم ودخولهم تحت طاعة السلطان؛ هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يُفيدنا جواب السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام عن الانشغال الذي رفعه ممثلي سكان الغرب الجزائري عندما طلبوا مبايعته والدخول في طاعته بعد احتلال وهران سنة 1831، بطبيعة العلاقة التي ربطت بين الجزائريين والسلطان العثماني؛ ومما جاء في

= على عدة معطيات، يراجع كل من: عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج. 3، ص. 47، كورين شوفاليه: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، ص.ص. 42-43.

هذا الجواب: إن هناك بيعة في أعناقكم للسلطان العثماني¹. وبالتالي فهل فعلا كانت في أعناقهم بيعة للسلطان العثماني؟ وبعيدا عن هذا النقاش الذي ستفصح عنه الوثائق والدراسات التاريخية المستقبلية؛ فإن الجزائر باتت ولاية عثمانية. وبغض النظر عن طبيعة هذا الولاء السياسي الذي بات يتمتع به السلطان العثماني لدى الجزائريين؛ فإن هذا لم يمنع نظام الحكم العثماني بالجزائر من الإفراد ببعض الخصوصيات على المستوى السياسي والتي يمكن حصرها في ما يلي:

1- محاولة خير الدين توحيد الجزائر توحيدا سياسيا ورسم معالم وحدود الدولة الجزائرية الحديثة فيما بعد، وتحقيق نوع من الإجماع الوطني؛ غير أن هذه العملية الأخيرة لم يكتب لها النجاح كون العثمانيين لم يجمعوا الشعب الجزائري على حب الوطن ولم يزرعوا فيه مبادئ الوطنية -رغم إقرارنا بإيمانه بفكرة الملة المحمدية-. ولهذا فولاء الجزائريين نجدد كان مشتملا بين: نظام الحكم العثماني، شيخ الطريقة، شيخ الزاوية، زعيم القبيلة... الخ، وعليه فالحكم العثماني تقرب من هذه الأطراف الفاعلة في المجتمع عن طريق منحها بعض الامتيازات والصلاحيات: كالإعفاء من الضرائب، الحصول على بعض المناصب الثانوية، منح برائيس الوظيفة... الخ؛ ومقابل هذا هو الحصول على ولاءات الجزائريين الممنوحة لهذه الأطراف التي باتت تشكل واسطة بينهم وبين الحكام العثمانيين.

2- احتدام الصراع السياسي حول الحكم بين فئة رياح البحر وبين فئة اليولداش في المرحلة الأولى من مراحل الحكم العثماني بالجزائر، ثم سرعان ما تطور هذا الصراع ليشمل فئة الكراغلة الذين أقصوا عن الشؤون العامة فتمردوا وثاروا ضد النظام²؛ وعدة فئات وتشكيلات جزائرية خصوصا بعض زعماء الطرق الصوفية؛ وليت الأمر توقف عند هذا الحد بل تعداه حتى إلى رفض تدخل السلطان العثماني والتمرد عليه في نهاية المطاف من خلال امتناع الداوي علي شاولس من استقبال مبعوث الباب العالي سنة 1711³، ومنذ ذلك الحين باتت المناصب تباع وتشتري وبات الوصول إلى سدة الحكم يتم عن طريق الاغتياالات والمؤامرات وأصبح الأقوى نفوذا هو المؤهل لتولي هذه المناصب. وهذا ما سيوضحه الجدول التالي الذي تم استخلاصه من كتاب مُجد عثمان باشا للمؤرخ أحمد توفيق المدني⁴:

-
- 1 - يراجع هذا الخصوص ما كتبه في المقال الموسوم بـ: مبايعة سكان الغرب الجزائري لسلطان المغرب عبد الرحمان بن هشام (1830-1832)، مجلة دراسات أدبية وإنسانية، مخبر الدراسات الأدبية والإنسانية، ع. 3، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، صفر 1426هـ/ أبريل 2005م، ص.ص. 159-180.
- 2 - شارل أندري جوليان: مرجع سابق، ص. 352.
- 3 - المرجع نفسه، ص. 352.
- 4 - أحمد توفيق، المدني: مُجد عثمان باشا داي الجزائر، مرجع سابق، ص.ص. 28-59.

الاغتيال	القتل /الإعدام	العزل	السجن	مراحل الحكم
	حسان قورصو (1557-1556) جلي كزداو علي 1557.	عرب أحمد (1571- 1573). الحضر باشا (1596-1595).		باي لا رباي
	الحضر باشا عندما حكم للمرة الثالثة (1603-1899).	سليمان باشا قاطيانا 1617.	أبو جمال يوسف باشا (1642-1640).	الباشوات
	خليل آغا (1659- 1660). رمضان آغا (1660- 1661). شعبان آغا (1661- 1665). علي آغا (1665- 1671).			الآغوات
محمد بكداش باش (1710-1707). محمد بن حسن باشا (1724-1718). محمد بكير باشا (1754-1748). مصطفى باشا (1805-1798). أحمد باشا (1805- 1808).	علي باشا الغسال (1809-1808). محمد باشا 1815. عمر باشا (1815- 1817).	الحاج مصطفى باشا (1705-1700).	- الحاج شعبان باشا (1688- 1695).	الدايات

2- انتشار الفتن والاضطرابات السياسية على مستوى القاعدة الشعبية، وما الثورات والانتفاضات التي عرفتها الجزائر خلال الحكم العثماني ضد سياسة العثمانيين إلا دليلا على ذلك¹.

4- إقصاء الجزائريين من المشاركة في الحكم؛ وهذا الإقصاء كما هو معلوم شمل حتى فئة الكراغلة، ولكن رغم ذلك فإن نظام الحكم العثماني عمّر طويلاً² -312 سنة؛ فهل هذا يعد مظهراً من مظاهر قبول هذا النظام كما ذهب إلى ذلك زكريا قورشون² في معرض حديثه عن الدولة العثمانية بالجزائر؟ أم هو يعود إلى جملة من الأسباب التالية:

- الطابع الديني الذي اكتسبه التدخل العثماني بالجزائر قصد مواجهة المشروع الصليبي الإسباني، وهذا الطرح يشاطره حمدان خوجة بقوله: «وهناك وسيلة أخرى استعملوها وتمثل في أنهم كانوا يظهرون أنفسهم حماة الدين، ويمتنعون عن القيام بكل ما هو مناف للقوانين، ولا يعملون إلا بالقانون ولفائدة القانون... يقيمون الصلاة بانتظام مما جعل البرابرة [الجزائريين في نظره] يتصورون أنهم مرابطون وصالحون»³.

- ولاء الشيوخ والمرابطين وزعماء القبائل للعثمانيين، من خلال السهر على فرض الأمن والاستقرار في المناطق التي لم يطلها الوجود العثماني. فبهذه الفئة حسب حمدان خوجة تكون قد حظيت باحترام كبير؛ ومنحت لها أحسن الامتيازات، حيث صارت أماكن سكنهم وضرائحهم بعد الموت مقدسة، كما أن القانون لا يمس كل من لجأ إليها⁴.

- الاعتماد على قبائل المخزن في فرض الأمن والاستقرار وتأديب القبائل والأطراف المعارضة من قبائل الرعية المغلوبة على أمرها⁵. ونفي وتهجير كثير من المثقفين والعلماء نحو المغرب مثل أحمد بن أحمد العبادي

-
- 1 - تراجع بهذا الخصوص البحث المميز الذي أنجزه الأستاذ الغالي الغري الموسوم ب: الثورات الشعبية أثناء العهد التركي 1792-1830، دبلوم دراسات العليا، أطروحة ماجستير، مرقونة، قسم التاريخ، جامعة دمشق، 1985.
- 2 - زكريا قورشون - كورشون: ولد بمدينة طرايزون سنة 1959، تعلم اللغة العربية بجامعة القاهرة، واللغة الإنجليزية باليوسفور، حاز على شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث السياسي من جامعة مرمرة سنة 1991، يشغل حالياً أستاذ التاريخ السياسي بجامعة مرمرة ويدي تيه باسطنبول، ورئيس قسم التاريخ بنفس الجامعة، ورئيس جمعية باحثي الشرق الأوسط وأفريقيا، مختص في تاريخ دول المشرق العربي، ومن مؤلفاته: العلاقات العربية التركية في مفترق الطرق، العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني (1745-1914)، مترجم إلى اللغة العربية، ويشغل حالياً في موضوع الحياة الاجتماعية في المغرب العربي في العهد العثماني، تراجع: شبكة راصد الإخبارية www.rasid.com
- 3- حمدان بن عثمان، خوجة: المرأة، تقدم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، ط. 2، الشركة الوطنية للنشر- والتوزيع، الجزائر، 1982، ص. 111.
- 4 - المرجع نفسه، ص. 111.
- 5 - ناصر الدين، سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، م. و. ك، الجزائر، 1984، ص. 97-111.

التلمساني (ت980هـ/1572م)، ومحمد شقرون الوجدجي (ت983هـ/1578م)، ومحمد بن أحمد بن الوقاد (ت1001هـ/1593م)، وأحمد المقرئ (ت1041هـ/1631م)..الخ¹.

- المراهنة على سياسة ضرب القبائل والأعراس ببعضها البعض وخصوصا منها المناوئة لنظام الحكم؛ وهذا يعتبر أسلوب فعال في جنوح المناوئين للسلم والدخول تحت الطاعة، وبخصوص هذه النقطة يذكر الحاج أحمد باي في مذكراته: «إذ أن الحرب هي عادة الأعراب وان الذي يريد حكمهم قد يتحتم عليه إبقاءها بينهم، والتحريض على المنافسات بين القبائل المختلفة الأصول والأجناس. أما أوضاع السلم فإنها تقارب بين العرب وتوحدهم حول غرض واحد، وهذه حالة لا ينبغي أن يطمئن إليها من كان يريد السيطرة عليهم إذ قد تأتي ظروف يتحد فيها هؤلاء الرجال كالإخوة ويجدون أنفسهم منظمين للقيام بالثورة، وعلى العكس فإذا وجدت الحرب أو العداوات بينهم؛ فإن من يريد حكمهم يكون دائما متأكدًا من إيجاد الأنصار»². وما يشبه هذا الأسلوب كان جار العمل به في المخزن المغربي ولكن بطريقة أخرى تقوم على توظيف عنصر الجوع ضد القبائل المتمردة عن السلطة خصوصا وقت الفاقة³.

- المراهنة على المصاهرة مع بعض القبائل الفاعلة والقوية في المجتمع قصد احتواء خطرهما من جهة ومن جهة أخرى قصد توظيفها في ضرب القبائل المناوئة لنظام الحكم. وهذا ما حدث على سبيل المثال مع الباي حسن باشا الذي تولى للمرة الثانية (1557-1567) عندما تزوج بنت ملك كوكو ببلاد القبائل واستعان بصهره الجديد على إخضاع البلاد⁴.

وعليه فالحكام العثمانيون في نظر كثير من الجزائريين -حسب المؤرخ أبو القاسم سعد الله- باتوا ينعنون بالأعلاج تارة وبالأعاجم تارة أخرى، وبتاتوا في نظرهم جملة لا يعرفون حتى القراءة والكتابة، ومغامرين لا فائدة لهم من الحكم إلا جمع المال والتسلط، ويحكمون بيد من حديد ويسلبون الأموال والثروات عن طريق الضرائب والرشى والهدايا ونحوها، وتدعوا على حرمان الأوقاف وأموال العجزة واليتامى، وكانوا لا يسمحون للجزائري أن يقترب من النفوذ السياسي، وكانوا يفضلون المرأة المسيحية على المرأة الجزائرية المسلمة-رغم وجود بعض حالات زواج جزائريات-، وكانوا لا يتكلمون لغة الجزائريين ولا يستعملونها في

1 - يمكن مراجعة هذا الخصوص ما كتبناه في رسالتنا العلمية لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر الموسومة بـ المهاجرون الجزائريون ودورهم السياسي والثقافي والاجتماعي في المغرب الأقصى - 1830-1930، رسالة مرفوعة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، إشراف الدكتور حميد عميروي، نوقشت بتاريخ 2009/12/07م، ص.ص. 13-37.
2 - مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضرة، ط. 2، ترجمة محمد العربي الزيري، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1981، ص.ص. 40-41.
3 - راجع بهذا الخصوص ما كتبه الباحث محمد الأمين البراز في مجته الموسوم بـ تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنين الثامن عشر- والتاسع عشر، مطبعة النجاح الجديدة، البار البيضاء، المغرب، 1992، ص.ص. 361-386.
4 - أحمد توفيق، المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، ص. 28.

الإدارة إلا قليلا، ولا يوظفون الجزائريين إلا في الوظائف الثانوية، ولا يسوّون في تطبيق أحكام الشريعة بين المسلم الجزائري والمسلم العثماني، كما كانوا جفاة غلاظا امتاز عهدهم بالعنف الدموي وقصر فتراتهم في الحكم بالفوضى وانتشار الرشوة والظلم والفساد.¹

2.1. ملامح نظام الحكم العثماني اقتصاديا:

يمكننا الوقوف على هذه الملامح من خلال طرح التساؤل التالي: ما مدى اهتمام نظام الحكم العثماني بالاقتصاد في ظل ظروف التجاذب والصراع السياسي حول السلطة؟ وما هو موقع الفلاح والصانع والتاجر الجزائري في فكر هذا النظام السياسي؟ وهل العلاقة التي جمعت بينه وبين هذه الأطراف الفاعلة في الاقتصاد قائمة على ثنائية الأخذ والعطاء والتعاون المشترك أم هي علاقة قائمة على أحادية الأخذ فقط؟ إن الإجابة عن هذه التساؤلات تؤدي بنا حتماً في الأخير إلى الوقوف على مدى امتلاك أو عدم امتلاك هذا النظام لمشروع مجتمع اقتصادي قائم بذاته.

وقد لا نكون مبالغين إذا قلنا أن نظام الحكم العثماني بالجزائر لم يهتم منذ البداية بالميدان الاقتصادي كونه كان مستغنيا عنه بعائدات القرصنة وهذا ما سنقف عليه من خلال القطاعات الرئيسية التالية:

1- القطاع الزراعي: يمكن معالجته من خلال الجوانب التالية:

- وسائل الإنتاج: يمكن حصرها في ما يلي:
 - المحراث الخشبي الذي يعود إلى العهد الروماني ولم يعرف أي تعديلات.
 - المنجل البدائي والفرشاة البسيطة.²
 - قنوات الري التي تعود إلى القرن 11.
- وعليه يمكن القول أن نظام الحكم العثماني لم يسع حسب ما ذهب إليه صالح عباد لتطوير هذه الوسائل ولا الاهتمام بهذا القطاع الحيوي إلا في أواخر القرن 18م عندما أخذت موارد القرصنة تتراجع والحاجة لتصدير المنتجات الفلاحية تزداد. ولكن هذه الالتفاتة من طرف نظام الحكم العثماني جاءت جد متأخرة؛ ولم تكن الغاية منها تنشيط وتفعيل القطاع الفلاحي بقدر ما تكمن في الحصول على مصادر جديدة لتمويل الخزينة.³

- الإنتاج الفلاحي: تكاد تجمع كثير من الدراسات الاقتصادية في الجزائر خلال هذه الفترة أن المجتمع الجزائري مجتمع فلاحي بنسبة 90%، وجلها مخصصة لزراعة الحبوب - القمح والشعير-؛ ومن أهم

1 - أبو القاسم، سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج. 1، ط. 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1998، ص.ص. 14-15.

2 - ناصر الدين، سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830)، ط. 2، م. و. ك. الجزائر، 1985، ص. 33.

3 - صالح، عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومة، الجزائر، 2005، ص.ص. 335-336.

الخصوصيات التي افرد بها الإنتاج الزراعي:- تحت رحمة الطبيعة، وعليه فهو عرضة للجفاف، والجراد الذي كان يضر بالنشاط الفلاحي، ناهيك عن ما يترتب عن ذلك من أزمة حادة في الغذاء تصحبها مجاعة وفقير مدقع، وأمراضا فتاكة.

- **نمط الإنتاج:** لم تعرف الجزائر أثناء العهد العثماني نفس أسلوب نمط الإنتاج الذي كان معمولا به في الولايات العثمانية بالمشرق العربي كنظام النيار أو الالتزام، بل عرفت نمطا إنتاجيا تباينت الأقوال والتأويلات حوله: ففي معرض حديثه عن نمط الإنتاج بالجزائر أثناء هذه الفترة خلص "شارل فيرو" إلى النمط الإقطاعي وشاطره في هذا الرأي كل من "لويس رين" و"غاليسو" الذي انتهى إلى أن المجتمع الجزائري قبل الاستعمار هو مجتمع إقطاعي بلا شك؛ غير أنه يرفض تشبيهه بالإقطاع الذي كان سائدا في أوروبا خلال العصور الوسطى، كون الإقطاع الجزائري يقوم على إقطاع القيادة الذي يقوم بدوره على أهلية الوظيفة العسكرية¹. غير أن هذا الطرح يعارضه البعض ككارل ماركس؛ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن النمط الإقطاعي تكون قد واجهته عدة صعوبات حالت دون تطبيقه في الجزائر حسب ما ذهب إليه صالح عباد²، لكنه لا ينفي وجود بوادر إقطاعية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي. هذا إلى جانب وجود طروحات أخرى حول نمط الإنتاج جمعت بين نمط الإنتاج الآسيوي ونمط الإنتاج القديم. وخلاصة القول وبعيدا عن هذا الطرح أو ذاك يمكننا القول وبناء على العلاقة التي تمت بين الفلاح والحاكم والقائمة على علاقة أحادية الأخذ دون العطاء تجعلنا نقر بوجود نمط إنتاج شبه إقطاعي قائم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. ففي أثناء موجات الجفاف أو هجمات الجراد مثلا لم يعر نظام الحكم أدنى اهتمام للفلاح ولم يبلغ أو يخفف عنه الضرائب والغرامات المعهودة، بل وجدناها تظل قائمة، وفي حالة ما إذا عجز الفلاح عن تسديدها تصادر منه ممتلكاته الأخرى كالأبقار أو الأغنام التي تعتبر مصدر رزقه وقوت يومه. كما لم تقدم للفلاح أدنى مساعدات في حالة تعرضه لهذه الجوائح المدمرة. ورغم هذا الحكم القاسي فإنه لم يمنع من وجود محاولات للإصلاح الزراعي من لدن بعض البايات الذين اهتموا بعض الشيء بهذا القطاع؛ غير أن تجاربهم ومحاولاتهم لم ترق إلى المستوى المطلوب وكانت تجارب محلية:

- تجربة صالح باي في قسنطينة:

عمل صالح باي كل ما في وسعه لتحسين أوضاع الزراعة وتنمية الإنتاج الفلاحي؛ ويبدو ذلك من خلال إدخال بعض المزروعات الجديدة مثل الأرز في سهل الحامة مستعينا في ذلك بنظام ري دائم معتمد على تشغيل عدد من التوريات لرفع الماء إلى مستوى مشاتل الأرز؛ هذا إلى جانب استصلاح الأراضي

1 - صالح، عباد: مرجع سابق، ص. 381.

2 - المرجع نفسه، ص-ص. 382-383.

التي تغلب عليها المستنقعات والتي تقع على ضفاف نهر سيبوز بنواحي عنابة، وقد أنشأ لهذا الغرض شبكة من القنوات لصرف المياه الراكدة إلى مجرى النهر¹. ولعل أهم مشروع زراعي حققه صالح باي حسب ناصر الدين سعيدوني هو استغلال السهول الخصبة القريبة من عين مليلة، وإقرار قبيلة السقنية بالأراضي الخصبة بنواحي الفزقية وعين كرشة قصد استغلالها زراعيا وجعل جزء منها حظيرة لتعجين خيول البايك ومكان ملائماً تحفظ فيه تلك الخيول لوقت الحاجة².

2- القطاع الصناعي: يمكن معالجته هو الآخر من الجوانب التالية:

- اعتماده على وسائل تقليدية وبسيطة جدا لا تتماشى مع التقنية التي كانت سائدة في الدول الأوروبية. سيطرة الطابع الحرفي والمهني سواء كان ذلك بالنسبة لصناعة الريف أو المدينة، ومع مرور الزمن تكون قد تعرضت الصناعة في الجزائر إلى نوع من الانكماش بسبب دخول المنتجات الصناعية الأوروبية ومنافستها لها.

- لم تنتجها الصناعات الجزائرية إلى التصدير الخارجي، وإنما اقتصر على تلبية حاجات السكان المحلية³، وبالتالي فالإقبال على المنتج لم يكن بنفس الصورة لو كان يصدر إلى الخارج من حيث قيمته ومن حيث سرعة رواجه. وقبل الانتقال إلى العنصر الموالي لا بد من الإشارة إلى وجود نوع من الصناعات الأخرى التي تدخل في إطار الصناعات التي يشرف عليها ويرعاها البايك كصناعة السفن في كل من الجزائر وشرشال وبجاية وعنابة، حيث كان يتم صنع سفن تتجاوز حمولتها 300 طن وقد تصل في مرسى الجزائر إلى 400 طن، ولكن مع مرور الزمن أخذ هذا النوع من الصناعات في الضعف والتدهور بسبب اعتمادها على العمالة الأجنبية وعلى المواد الأولية التي كانت تتمتعها الدول الإسكندنافية بتقدمها للجزائر في إطار الإتاوات والهدايا الإلزامية كالحبال والأخشاب والأشربة وعدم استغلال المواد الأولية الموجودة بالجزائر كالحديد والزنك والأخشاب والأسفلت⁴.

3- القطاع التجاري: تميز هو الآخر بعدة خصوصيات منها:

- تجارة خارجية يشرف عليها البايك؛ وهي تتم عادة مع فرنسا وبريطانيا والمدن الإيطالية كجنوة والبندقية وناپولي وحتى مع الدولة العثمانية ومصر والمغرب. وتعتبر المواد الرئيسية والأولية كالحبوب والزيت والشمع والجلود والمواشي مواد محتكرة من طرف البايك⁵.

1 - ناصر الدين، سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، م. و. ك، الجزائر، 1984، ص. 68.

2 - المرجع نفسه، ص. 68.

3 - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، م. و. ك، الجزائر، 1984، ص. 71.

4 - المرجع نفسه، ص. 66.

5 - نفسه، 79.

- وجود وسطاء وساسرة أغلبهم من اليهود حيث يقومون بشراء المنتوجات خصوصا الفلاحية منها بأسعار منخفضة ويقومون ببيعها للبايك أو تصديرها بأسعار جد مرتفعة، ويقسمون الفوائد الربوية فيما بينها. وتارة نجدهم يجتكرون هذا المنتوج ويقومون بتخزينه لإحداث نوع من اللاتوازن بين العرض والطلب فترتفع الأسعار ثم يعودون لبيعه من جديد بأسعار خيالية. وخير دليل على ذلك ما حدث للجزائر أثناء المجاعة التي عصفت بها بين سنتي 1805-1809 حيث اضطرت إلى استيراد كميات ضخمة من الحبوب بثأمان جد مرتفعة من موانئ البحر الأسود، وذلك لتواطؤ الحكام مع التجار الأجانب نظير نيلهم الهدايا والترضيات ((البشاق))¹.

- ازدهار التجارة الداخلية وتجارة القوافل التي كانت تتم بين المدن الداخلية كبوسعادة وقسنطينة وورقلة وتقرت وتلمسان وقسنطينة وبسكرة وتوات، وتقام لها أسواق أسبوعية أو فصلية على حواف المدن الكبرى، وتتدخل السلطة في هذه الأسواق ليس لمراقبة طبيعة السلع وجودتها وقيمتها المالية وإنما لأخذ المكوس على التجار، وتم عملية البيع في غالب الأحيان عن طريق المفاوضة وذلك بسبب عدم رواج العملة، ويضاف إلى هذا النوع من التجارة تجارة القوافل التي كانت هي الأخرى رائجة بشكل كبير جدا، وهي عادة ما تتم مع دول الجوار كتونس والمغرب وبلاد السودان..الخ، فمثلا نجد في الغرب الجزائري مدينة تلمسان تتعامل بشكل كبير مع مدن فاس وتافيلالت وفاق التي تستورد السلع والبضائع من السودان الغربي، ومدينة قسنطينة تتعامل مع تونس التي تستورد البضائع والسلع المشرقية.

- ارتفاع الرسوم الجمركية على بعض السلع في الأسواق، وارتفاع قيمة المكس واضطراب الأحوال السياسية والاقتصادية يكون قد أدى إلى ظهور اللصوصية وقطاع الطرق فترجع وتدهور هذا النوع من التجارة؛ خاصة في ظل تهميش الدولة لهذا القطاع الحيوي.

وقبل اختتام هذا العنصر لا بد من الإشارة إلى مصادر خزينة الدولة الجزائرية في هذه الفترة، فلقد كانت مصادرها في البداية من عائدات القرصنة والإتاوات التي تفرضها الدولة على بعض الدول الأوروبية، ولكن مع تراجع هذه العملية تكون قد تقلصت موارد الخزينة الشيء الذي دفع بالحكام إلى سن غرامات وضرائب أخرى دون مراعاة الحالة الاجتماعية للسكان، ومن بين هذه الضرائب والغرامات: الحكر، الغرامة، الخطية، اللازمة، حقوق الديوان والمكوس، تجهيز الدنوش، الهدايا، حق الضيافة..الخ².

1 - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، المرجع نفسه، ص. 79.

2 - صالح، فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م-1962)، دار العلوم، عنابة، 2002، ص.

3.1. ملامح نظام الحكم العثماني اجتماعيا وثقافيا:

- اجتماعيا: يمكن معالجة هذا العنصر من زوايا متعددة:

- يمثل سكان الريف نسبة 90% من مجموع السكان المقدر عددهم حسب حمدان خوجة بنحو 10 ملايين نسمة¹.

- سيطرة النظام الطبقي في التشكيلية الاجتماعية سواء بالنسبة لسكان المدينة أو الريف: ففي المدينة نجد الفئات الاجتماعية مرتبة على النحو التالي: الأتراك، الكراغلة، الحضرة، البرانية، الدخلاء من العميد والمسيحيين واليهود. بينما في الريف نجد الفئات الاجتماعية مرتبة على نحو آخر: الأجواد، المرابطين، قبائل المخزن، قبائل الرعية.

- المستوى المعيشي: متباين من فئة لأخرى فهناك الغنى الفاحش وهناك الفقر المدقع.

- المستوى الصحي: متذبذب من حين لآخر، غير أن جل الفئات الاجتماعية سواء في الريف أو المدينة كانت عاجزة تماما عن الوقوف في وجه مختلف الأمراض والأوبئة التي كانت تستهدف المجتمع الجزائري دوريا، ففي سنة 1654 قضى وباء الكونية على ثلث سكان مدينة الجزائر، وفي سنة 1664 قضى الوباء على نصف سكانها، وفي سنة 1787 قضى الوباء على 16.721 نسمة، بينما قضى وباء عامي 1817-1818 على أكثر من 14.000 نسمة وأدى إلى هلاك ثلثي سكان مدينة عنابة التي لم يعد يتجاوز عدد سكانها بسبب هذا الوباء 5000²، ولم يسلم من هذه الأمراض والأوبئة حتى الحكام أنفسهم كالشيخ حسين باشا (1639-1640)³، والداي علي خوجة باشا (1817-1818)⁴.

ونخصوص تدهور المستوى الصحي ببيالك الشرق الجزائري فإن الحكام كانوا لا يهتمون بأمور الصحة ولا يولونها العناية اللائقة بها، فهم لم يتخذوا أي إجراء وقائي ضد الأمراض ولم يلجأوا إلى نظام الكرانتينية بل اعتبروها طبيعية وعضبا لا هيا، وهذا لا ينفي قيام البعض بسياسة إصلاحية في هذا المجال كمحاولة صالح باي قسنطينة سنة 1787 عندما فرض حزام صحي حول عنابة ومنطقتها لمنع انتقال العدوى إلى مدينة قسنطينة، وتخوف الباي عصمان حاكم وهران سنة 1794 من انتشار الوباء بناحية وهران والتجائه إلى سهول مليتة ليقم بها ثلاثة أشهر بعيدا عن أي اتصال بالسكان⁵.

1 - حمدان بن عثمان، خوجة: المرأة، المصدر السابق، ص. 50.

2 - ناصر الدين سعديوني، المهدي البوعديلي: مرجع سابق، ص. 89.

3 - أحمد توفيق، المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، مرجع سابق، ص. 37.

4 - المرجع نفسه، ص. 89.

5 - نفسه، ص. 88.

- العلاقات الاجتماعية: تميزت بالتنافر والتباعد الشديدين بسبب الفوارق الطبقية والاجتماعية، وبسبب سياسة العثمانيين في خلق شريحة جزائرية موالية لها كقبائل المخزن وبعض الطرقيين وشيوخ الزوايا والمرابطين والأجواد، وتميش الغالبية العظمى من الشعب الجزائري، وبهذا الخصوص يذكر صالح فركوس: وظلت القبائل الجزائرية خلال الحكم العثماني تعيش صراعات دموية نتيجة السياسة التركية التي كانت تستهدف الحيلولة دون وحدتها لأن ذلك كان يشكل في اعتقاد أكثر الحكام الأتراك خطرا على وجودهم، الأمر الذي لم يحقق انصهار المجتمع في بوتقة واحدة مع الأتراك. وظل هذا المجتمع يعيش فرقة موحشة وعداوات قاتلة¹.

- القضاء: من أهم خصوصياته:

1. يتصف بثنائية الهياكل والأحكام القضائية، فهناك القاضي المالكي والقاضي الحنفي.
2. رغم أقلية العثمانيين في الجزائر فإن الأسبقية كانت تعطى دائما للقاضي أو المفتي الحنفي الذي كان يعرف بشيخ الإسلام.
3. اقتصار القضاء على المدن والمناطق التي تخضع للحكم العثماني، بينما بقية المناطق الأخرى فإنها تخضع لشيوخها ومرابطها وأهل الرأي منها.
4. عدم التدخل في شؤون الحكم وهو ما لم يسمح بإدخال تعديلات على الجهاز الإداري أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي بل حافظ على البقاء على الوضعية الممتازة لعنصر التركي.
5. التمييز بين الجزائريين والأتراك أثناء تطبيق الأحكام، فالعقوبات الصادرة في حق الأتراك تتم سرايا في دار آغا الإنكشارية حفاظا على كرامتهم أن تهدر بينما إذا تعلق الأمر بغيرهم فإن العقوبات تنفذ أمام الملأ بعد أن يتم تشهيرها من طرف البراح في الأسواق والأماكن العمومية².
6. تخصيص رواتب زهيدة للقضاة مقارنة مع غيرهم من الموظفين، فالقاضي لم يسمح له إلا بأخذ موزونة واحدة مقابل كل وثيقة يصدرها والعدل لا ينال إلا بدقة شيك واحدة نظير تحريره تلك الوثيقة؛ مما ساعد على انتشار الرشوة ودفع بعض القضاة إلى الانحراف في بعض الأحيان، وإلى مجارات الحكام وإصدار أحكام تتماشى مع رغباتهم؛ وعليه فإنهم لم يعملوا على الحد من مظالمهم ولم يخففوا من حدة المطالب الخنزنية والأعباء المالية على الفقراء، وغالبا ما كانت هذه الأحكام تعكس رأي الحاكم أكثر مما تظهر تشكي المحكوم. ولعل هذا الموقف هو الذي جعل جل القضاة يغضون النظر عن وجود الخمرات بالمدن الكبرى؛ ولا يرون مانعا من امتهان عدد كبير من النساء الدعارة حيث تجاوز عددهن في بعض الأحيان 3000 امرأة عاهرة في مدينة

1 - صالح، فركوس: مرجع سابق، ج. 3، ص. 126.

2 - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، مرجع سابق ص. 23.

الجزائر وحدها. وإذا كان الداوي علي شائوش قد وضع حد لهذه الظاهرة بإبعادهن إلى مدينة شرشال¹ فإن الداوي حسين باشا سمح بها من جديد ومبرره في ذلك هو محاولة إبعاد فرق الجيش التركي المعسكرة في المدينة من التعدي على أعراض الناس وتزويدهم في التزوج بنساء البلاد².

- **ثقافيا:** تكاد تجمع جل المصادر والمراجع على أن نظام الحكم العثماني في الجزائر لم يهتم بالثقافة ولا بالمتقنين، ولم يترك هذا النظام معالم ثقافية قائمة بذاتها تنسب للعثمانيين على غرار جامع الأزهر في القاهرة وجامع القرويين بفاس وجامع الزيتونة بتونس؛ وتختلف الأسباب في ذلك بين الذين يبرّوا لهم هذا العمل بحجة انشغالهم بالجهاد البحري، لكن في نظرنا أن 312 سنة -مدة وجودهم في الجزائر- لا تبرر لهم هذا التوجه. وهناك من يرى -غوستاف لوبون مثلا- أن الأتراك ليسوا بأمة حضارة مبدعة ولم يكونوا أصلا أهلا للحضارة ولا للثقافة بل هم بدو أجلاف لا يعرفون الثقافة ولا الحضارة ولا تعرفهم؟!³. وبعيدا عن هذا الجدل الفكري الذي لا يزال يثير كثير من النقاش سنحاول معالجة هذا الإشكال من خلال طرح السؤال التالي:

إذا كان نظام الحكم العثماني لم يهتم بالثقافة فماذا نفسر ازدهار الحياة الثقافية في الجزائر أثناء العهد العثماني؟ يمكننا أن نفسر ذلك بالدور الفعال الذي لعبته الزوايا والمساجد والجموع التي بنيت بسواعد الجزائريين ومن أمواتهم الخاصة؛ وهذا ما يمكن أن نصلح عليه المؤسسات الثقافية خلال هذه الفترة، مؤسسات يمكن الإشارة إلى البعض منها؛ ففي مدينة قسنطينة مثلا كانت تتوفر على 42 مسجد للتعليم الثانوي تستوعب ما بين 600-700 تلميذ، و90 مدرسة للتعليم الابتدائي تستوعب حوالي 300 تلميذ تتراوح أعمارهم ما بين 6-10 سنوات⁴. ونفس هذا العدد من المدارس أو أكثر كانت تشهد العديد من المدن الجزائرية الثقافية الأخرى كتلمسان وبجاية والجزائر العاصمة ومعسكر وغيرها.

وقبل اختتام هذا العنصر لا بد من الإشارة إلى أن هناك محاولات جادة قام بها بعض الولاة في هذا المجال على غرار القطاع الزراعي والصحي، غير أن هذه المحاولات لم تعم أرجاء الوطن بل كانت محلية والفضل فيها لا يعود إلى نظام الحكم العثماني بل يعود إلى أصحابها فقط، ومن بين هذه المحاولات على سبيل المثال: الإصلاح الثقافي للباي محمد الكبير بمدينة معسكر الذي أصلح من خلاله التعليم وبنى المدرسة المحمدية بمعسكر، وعين ورتب موظفي المنشآت التعليمية وشجع حركة النسخ والتأليف⁵. وإصلاحات صالح باي في

1 - أحمد توفيق، المدني: محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791، مرجع سابق، ص. 59.

2 - ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، مرجع سابق، ص. 24.

3 - عبد الرحمان، الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج. 3، ط. 7، د. م. ج، الجزائر، 1415هـ/1994م ص. 519.

4 - صالح، فركوس: مرجع سابق، ص. 127.

5 - بلبروات بن عتو: الإصلاح الثقافي للباي محمد الكبير بمدينة معسكر، حولية المؤرخ، ع. 4-3، اتحاد المؤرخين الجزائريين، ص. 197-

قسنطينية التي بلغت شأنا عظيماً¹، غير أن الغالب على هذه الإصلاحات هو سيطرة طابع العلوم الدينية والشريعة كقراءة القرآن الكريم وتحفيظه وقراءة كتب التفسير وحفظ المتون وغيرها؛ وغياب العلوم العقلية كالفلك والرياضيات والفيزياء والطب والهندسة، ورغم إقرارنا بأن نسبة الأمية في الجزائر كانت أقل مما هي عليه بفرنسا سنة 1830 إلا أن هذه العلوم لم تكن تسير روح العصر فلم تكن هناك صناعات حربية متطورة ولا صناعات سفن عسكرية ولا طاقة بخارية ولا طب ولا صيدلة. وعليه فهذا المستوى الثقافي والتعليمي لم يشفع لنا عند أول اصطدام لنا بالغرب المتطور والمزدهر علمياً وتكنولوجياً.

4.1. ملامح نظام الحكم العثماني عسكرياً:

تكاد تجمع المصادر والمراجع على المكانة الهائلة والدور الريادي الذي لعبه الأسطول الجزائري في حوض البحر المتوسط طيلة العقود الأولى من الحكم العثماني بالجزائر، وذلك من خلال القطع الحربية المتعددة والمختلفة الأحجام والأوزان والرائعة في شكلها وتسميتها²؛ غير أن المعارك التي خاضها هذا الأسطول سواء في مواجعة الحملات الصليبية ضد الجزائر كحملة شارلكان سنة 1541، أو بوقوفه إلى جانب الدولة العثمانية في بعض المعارك كمعركة ليوننت الشهيرة سنة 1571³ وثورة اليونان سنة 1820، ومعركة نافارين سنة 1827، فكل هذا الدعم ساهم في استنزاف وحداته العسكرية التي لم يأبه نظام الحكم العثماني بإعادة تجديدها وتحديثها مع مرور الزمن-عدا بعض المحاولات الفردية كمحاولة علاج علي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن جل المواد الأولية وقطع الغيار الخاصة بالأسطول الجزائري كانت من مصادر أجنبية سواء عن طريق فرض الإتاوات والحزبة أو الفدية أو عن طريق استقدامها من الدولة العثمانية أحياناً وشراؤها من بعض الدول الأوروبية أحياناً أخرى. ولكن مع مرور الوقت نمت بعض القوى الأوروبية في حوض البحر المتوسط وأصبحت قادرة على فرض وجودها، ومقابل ذلك تراجعت الدولة العثمانية وضعفت عسكرياً وبالتالي تراجع دور الأسطول. هذا على مستوى البحر، أما على مستوى البر فنظام الحكم العثماني لم يول أدنى اهتمام لبناء جيش جزائري بري؛ بل اكتفى ببعض الوحدات من الجيش الإنكشاري وبتجنيد قبائل الحزن تجنيد غير نظامي. وللعلم هنا أن مدينة الجزائر العاصمة سنة 1830 سقطت في يد الجيش الفرنسي عن طريق البر ولم تواجهه أية صعوبات تذكر، وعليه فلو كان هناك جيش جزائري بري قوي لما أمكن للجزائر أن تسقط في هذه السنة.

1 - عبد العزيز فيلال، محمد الهادي لعروق: مدينة قسنطينة دراسة في التطور التاريخي والبيئة الطبيعية، ط. 1، دار البعث، قسنطينة، 1404هـ/ 1984م، ص. 82.

2-Moulay, Belhamissi: histoire de la marine Algerienne 1516-1830, ENAL, Alger, 1986, P. 56.

3 - أحمد توفيق المدني: مرجع سابق، ص. 398.

ويمكننا الوقوف على حقيقة هذا الطرح من خلال الاستعدادات الهشة التي قام بها الداوي حسين لمواجهة الحملة الفرنسية: قام بعزل القائد العسكري يحيى آغا وعين مكانه إبراهيم آغا وحسب محمد الشريف الزهار فإن هذا القائد مثله مثل الحمار لا يعرف إلا الأكل والنكاح،¹ والجيش الذي كان تحت قيادته وزع على كل واحد منهم 10 خرطوشات فقط ظنا منه أنها ستقضي على نصف الجيش الفرنسي، بل كان مستائرا برأيه بدليل أنه رفض كل الخطط العسكرية التي طرحها له بايات الأقاليم آنذاك وعلى رأسهم الحاج أحمد باي. وما انهزامه في معركة سطواوي وفراره إلا دليلا على ذلك. كما قام الداوي حسين وفي هذه الأثناء المتأخرة بمحاولة تشكيل جيش من قبائل زواوة، كما وعده شيوخ القبائل بذلك؛ وحسب وصف الزهار لهذا الجيش: فإنه فلما قرأ عليهم دعوة الجهاد اجتمعت لديه ملايين يظهرون له الرغبة في الجهاد، وهم قوم مثل البهائم ظهر لهم أن ذلك القتال إنما هو كقتال بعضهم لبعض، قتال حمية الجاهلية، وقد ذكروا له الألوف لأنهم لا يعرفون مقدار الألف فضنوا أن المائة هي الألف، والباشا نفسه ظن أن هذا القتال مثل قتال الرعية.²

وليت الأمر توقف عند هذا الحد فإنه رغم علم الداوي حسين بمكان نزول الجيش الفرنسي بسيدي فرج فإنه لم يحرك ساكنا وعندما وصلت أخبار تحرك الأسطول الفرنسي ظل بين مستهترا ومكذبا لذلك بدليل أنه عندما ظهرت بعض سفن العدو الفرنسي للعيان وأخبر الداوي بذلك رد قائلا: إن ذلك مجرد سحب ظهر في الأفق.³ وحتى أن العدد الهائل الذي تم استدعاؤه من المتطوعين في الجيش من مختلف البايلاكات لم يتم استغلاله، فباي الشرق جمع له حوالي 13000 مقاتلا جلهم من الفرسان، وباي الغرب جمع له ما يقارب 3000 مقاتل... الخ.⁴

وخلاصة ما في الأمر أن نظام الحكم العثماني بالجزائر لم يكن يملك مشروع دولة ومجتمع قائم بذاته، ولو كان كذلك لبدت لنا معالمه في مختلف الميادين التي مرت بنا، فالأوضاع التي وقفنا عليها مع مطلع القرن 16 عادت لتظهر من جديد وبشكل قوي جدا مع مطلع القرن 19، حيث ظهرت من جديد الفوضى السياسية والتدهور الاقتصادي والانهيار الاجتماعي والضعف العسكري؛ وأعتقد أن ما حدث في سنة 1830 هو انتصار للقوة العسكرية وللتطور العلمي والتكنولوجي على الضعف والتخلف، وانتصار للمبادئ القومية والوطنية التي كانت منتشرة في فرنسا على الطريقة والمشيخة والعروشية، وعلى مظاهر السحر والشعوذة والدروشة التي كانت تنخر المجتمع الجزائري.

-
- 1 - محمد الشريف الزهار: مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط. 2، ش. و. ن. ت. الجزائر، 1980، ص. 163.
- 2 - المرجع نفسه، ص. 168.
- 3 - نفسه، ص. 171.
- 4 - صالح، عباد: مرجع سابق، ص. 254.

2- معالم النولة والمجتمع في فكر الأمير عبد القادر:

2.1. الوضع السياسي في الغرب الجزائري بعد احتلال الجزائر العاصمة ومدينة وهران:

لقد ترتب عن انهيار نظام الحكم العثماني في كل من مدينة الجزائر العاصمة سنة 1830 ومدينة وهران سنة 1831 فراغ سياسي وإداري كبير جدا على غرار ما عرفته الجزائر مع مطلع القرن 16، فراغ سياسي تطلعت كثير من الأطراف إلى ملته؛ وهذا من خلال تدخل السلطان المغربي في الغرب الجزائري¹، وتدخل الباي التونسي في الشرق الجزائري²؛ ناهيك عن وجود مشروع استعماري فرنسي ستسعى من خلاله فرنسا إلى محاولة ملأ هذا الفراغ بطريقتها الخاصة. لكن مع مرور الوقت لم يتمكن لا السلطان المغربي ولا الباي التونسي من إعادة الأمور إلى نصابها أو إيجاد حل لمشكلة الاحتلال التي باتت ترهق كاهل الشعب الجزائري، وفي ظل هذا الفشل ازدادت الأمور تعقنا والأوضاع تدهورا في الغرب الجزائري وهذا ما عبرت عنه كثير من الشواهد التاريخية التالية:

يذكر الأمير عبد القادر أن الفتنة زاد لهيبتها بعد رحيل قوات السلطان المغربي في المرحلة الأولى بقوله: «واضطر (كذا) الوطن بعد ذلك اضطرارا أكثر من الأول، واشتد به الهرج وانقطاع الدفاع والشقاق والنزاع»³.

بينما يصف لنا أحمد الناصري السلاوي هذا الوضع بقوله: «لما رجع جيش السلطان من تلمسان مع المولى علي بن سليمان...بقي أهل تلمسان فوضى ورجعت الحرب بين الحضرم أهلها والكرغلية جذعة وهاجت الفتنة بين قبائل العرب الذي هناك واختلط الجابل بالنابل»⁴؛ وصار الناس في هرج ومرج وحيص ويص⁵.

أما آغا ابن عودة المزاربي فله وصف آخر لهذا الوضع عبّر عنه هو الآخر بقوله: «ولما ذهب الأتراك من وهران والمغاربة من المعسكر (كذا) وتلمسان...قامت العرب على بعضها بعض في كل ناحية ومكان، وعمت الفتنة وعظمت البلوى في أقطار المغرب الأوسط مدة من زمان...ووقع القتال ما بين الأعراب

1-Ismail, Hamet: le gouvernement Marocain et la conquête d'Alger, présenté par Ali Tabliti, THALA EDITIONS- LES EDITIONS CHIHAB. Alger; sans date, P-P. 19-39.

2 - احمده، عيروي: علاقات بايلك الشرق الجزائري بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة، 2002.
3- عبد القادر بن محي الدين، الجزائري: مذكرات الأمير عبد القادر، ط. 3، تحقيق محمد الصغير بناني وآخرون، شركة دار الأمة، الجزائر، 1998، ص. 149.

4 - أحمد بن خالد، الناصري: الاستقصا في أخبار المغرب الأقصى، تحقيق وتعليق أحمد الناصري، منشورات وزارة الثقافة والاتصال، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2001، ج. 8، ص. 51.

5 - إساعيل، العربي: المقاومة الجزائرية تحت لواء الأمير عبد القادر، ط. 2، ش. و، ن، ت، الجزائر، 1982، ص. 43.

والقرى والمدون (كذا)، وصار كل واحد من رؤساء العرب يروم إرث مملكة الترك إلى أن وقع الخلاط الكبير في البوادي والمدون (كذا)... وكثر الجرع والهرج والنزع والخرج»¹.

وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن هناك بداً أمام الجزائريين سوى البحث عن قيادة جزائرية أصيلة تشد عضدهم وتجمع شملهم وترفع راية الجهاد عالية خفاقة؛ فنتقلوا إلى الشيخ محي الدين بحكم تزعمه للمقاومة المسلحة من سنة 1830-1832، ومشيخته للطريقة القادرية بالغرب الجزائري، لكنه رفض هذا الأمر بحجة كبر سنه وعدم قدرته على تحمل هذه المسؤولية، لكنه لم يكتف بذلك بل أشار عليهم بولده عبد القادر، وفعلاً تم قبول هذا الاقتراح ووافق أهل الحل والعقد عليه؛ موافقة شرعية تمت في إطار ما سمي بالمبايعة التي جرت عبر مرحلتين: مرحلة البيعة الخاصة التي جرت في تاريخ: 13 رجب 1248هـ/ 27 نوفمبر 1832م تحت شجرة الدرارة على ضفاف واد فروحة بسهل غريس بمعسكر، ومرحلة البيعة العامة التي جرت في تاريخ: 13 رمضان 1248هـ/ 4 فيفري 1833م².

ولعلم أن عبد القادر عندما عُرض عليه هذا الأمر رفضه وتهرب منه غير أن أهل الحل والعقد ألزموه به، وهذا ما نستشفه من صك البيعة الأولى: وبايعوه من غير طلب منه للإمارة، ولا متابعة للنفس الأمانة، بل بايعوه رغماً عليه³. ونعتقد أن قبول عبد القادر لهذا الأمر كان استجابة لطلب والده وإحاحه المتكرر عليه، كما أن أهل الحل والعقد توسلوا إليه بالله ورسوله وألزموه بقبوله، وعليه لقبوله في نظرنا جاء لدرء مفسدة وجلب مصلحة. وهذا ما يفند ما ذهب إليه البعض بأن عبد القادر سعى لهذا المنصب وخطط له، بناء على ما جاء به مؤلف التحفة عندما استدل بجواب الأمير: أنا لها أنا لها⁴، فهذه الإجابة وردت بعدما استنفذ كل السبل لرفض تحمل هذه المسؤولية؛ وحينها قال هذا الكلام ليس مجاملة لأحد وإنما لإدراكه أنه لن يقوم به أحد دونه.

وقبل معرفة الأمور التي باشرها الأمير عبد القادر بعد إتمام مراسيم البيعة الثانية، يجدر بنا طرح السؤال التالي: هل الأمير عبد القادر حقق الإجماع خلال هذه المبايعة؟ رغم وجود بعض الأطراف التي حاولت الطعن في صحة هذه البيعة فإنه وبناء على شروط صحة البيعة: الرضى والقبول لا الجبر والإكراه، الإسلام والعقل والبلوغ والعلم والحلم، البيعة تتعدق بالأغلبية والمقصود هنا ليس كافة الشعب الجزائري على

1 - ابن عودة، المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، ج. 2، ط. 1، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص. 93.

2 - محمد بن عبد القادر، الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج. 1، ط. 2، دار اليقظة العربية، بيروت، لبنان، 1384هـ/ 1964، ص. 154-165.

3 - المرجع نفسه، ص. 158.

4 - نفسه، ص. 155.

أساس أن البيعة الخليفة أبي بكر الصديق (ض) لم تحظ برضى الجميع لكنها اعتبرت بيعة صحيحة وانعقادها إجباعا. يكون حكم المبايع -بعد إتمام المبايع- نافذا على الجميع بما فيهم الذين لم يبايعوا، وهؤلاء في حالة ما إذا خرج الإمام أو الحاكم لقتالهم بعد دعوتهم وعدم إجابتهم على الأمة أن تصليح أو أمره. وعليه يمكننا القول بأن مبايعة الأمير تعتبر صحيحة وموقفة من مخالفه فيما بعد سيتماشى وما نص عليه الحكم الشرعي¹.

وفي حالة ما إذا أردنا إسقاط ما تم بين الجزائريين والسلطان أثناء تعيين خير الدين بربروس حاكما على مدينة الجزائر سنة 1518 وبين ما تم خلال سنتي 1832-1833 مع الأمير عبد القادر فإننا نجد هناك نوع كبير من الاختلاف والتباعد، ففي الوقت الذي أسس فيه الأمير لنظام حكم قائم على حرية اختيار الحاكم من طرف أهل الحل والعقد وفق ما نصت عليه تعاليم الشريعة الإسلامية؛ قام نظام الحكم العثماني في الجزائر وفق أوامر فوقية سلطوية صادرة عن الباب العالي؛ وحتى وإن راعينا الحالة الاستثنائية التي كانت تمر بها الجزائر فإننا سنجلبنا وجود نوع من التجسيد والاستمرارية والتوريث لنظام الحكم القائم على إقصاء الفرد الجزائري من المشاركة في دواليب الحكم. وعلى أية حال سنعود للحديث عن الإجراءات الأولية التي باشرها الأمير عبد القادر بعد مبايعته؛ حيث نجده قام بما يلي:

- إقامة الحججة على المتخلفين عن بيعته وإقناعهم بضرورة تحقيق الإجماع الوطني حوله: فالأمير لم يقص منذ مبايعته المتخلفين والممتنعين عن مبايعته مثل: القائد سيدي العربي زعيم قبيلة فليته المتمركزة بسهل الشلف-القائد الغمري شيخ قبيلة بني أنجاد-محمد بن نونة الذي ادعى لنفسه حكم تلمسان باسم سلطان المغرب-مصطفى بن إسماعيل زعيم قبائل المخزن². قبائل عكرمة وبني مديان. القاضي سيدي أحمد بن الطاهر في أرزيو...الخ. وكان من بين الدوافع القوية التي حاول أن يفتح بها هؤلاء هي: توحيد كلمة المسلمين وفرض الأمن والاستقرار، رفع لواء الجهاد في سبيل الله وتحرير الوطن من غوائل الاستعمار، وبدهائه وبحنكته توصل إلى حد ما من إقناع كثير منهم وأعادهم إلى جادة الصواب. بينما حكم السيف في بقية المتلكئين وفق ما نصت عليه شروط صحة البيعة السابقة الذكر، وبعدما استفتى في حقهم العلماء والفقهاء الذين رأوا جواز مقاتلتهم واعتبارهم ضمن الفئة الباغية والمارقة؛ ثم عرض هذه الفتوى على السلطان المغربي الذي علق عليها بقوله: «إن هذه الفتوى موافقة للسنة والقياس والإجماع وإن من عرض لتنفيذها، أو أولها تأويلا آخر، فإنه يعتبر من الظالمين، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون»³.

-تحقيق الوحدة الوطنية وحمل الناس على الانضواء تحت لواء الوطن الجزائري: كما هو معلوم لدينا

1 - فريدة، قاسي: الدولة في فكر الأمير عبد القادر، رسالة ماجستير، مرقونة، إشراف الدكتور احميده عمراوي، قسم التاريخ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، 1420هـ / 1999م، ص. 105.

2 - أحميده، عمراوي: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، 1999، ص، 60.

3- بسام، العسلي: الأمير عبد القادر الجزائري، ط، 3، دار الفانس، بيروت، 1986، ص، 71.

بالشواهد والأدلة أن نظام الحكم العثماني لم يحمل الناس على الانضواء تحت راية واحدة؛ بل تركهم ينضون تحت رايات وولاءات مختلفة جمعت بين: شيوخ الزوايا، شيوخ القبيلة، المرابطين، الزعامات والمشائخ السلطوية، الأجواد.. الخ، وكل فضيل من هؤلاء له أتباع ومريدين يأترون بأوامره ويتبنون عن نواهيته، وعليه فالأمير عندما طرح توحيد هذه الولاءات والزعامات تحت قيادة سياسية واحدة وجد نوع من الامتناع والتذمر وعدم القابلية بهذه الفكرة، لكن حنكة الأمير السياسية في إقناع هؤلاء كانت تقوم على عدم إلزامهم أو إجبارهم بالتخلي عن هذه الانتماءات والولاءات المختلفة؛ ولكن بشرط أن يُضاف إليها ولاء آخر أكبر وأهم وهو الولاء للوطن.

- تأسيس الدولة: لقد رأى الأمير عبد القادر أن أسباب فشل نظام الحكم العثماني وما ترتب عنه من غزو فرنسي محكم التنظيم قامت به الدولة الفرنسية؛ أنه لا يمكن مواجهة هذا الغزو والتغلب عليه إلا من خلال تكوين دولة قائمة بذاتها، وبالتالي تصبح المواجهة مواجهة دولة لدولة أي بمعنى الند للند. ويعد هذا العمل تجسيدا لما جاء في جواب والده عن أهل غريس عندما طلبوه للإمارة: «إن دولة غنية محكمة النظام مثل فرنسا عليها ملك قوي، لا يمكن أن تواجهها إلا دولة أخرى محكمة النظام مثلها»¹. وعليه يمكننا أن نتساءل عن معالم مشروع الدولة والمجتمع التي سعى الأمير إلى تأسيسها وفي نفس الوقت سنقارن بينها وبين معالم مشروع الدولة والمجتمع التي حاول نظام الحكم العثماني في الجزائر التأسيس لها، معالم يمكن تناولها وفق العناصر التالية:

2.2. معالم نظام الحكم على الصعيد السياسي والإداري:

- اعتماد القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة كمصادر رئيسية من مصادر التشريع، وهذا ما نلمسه من خلال نص الخطاب الذي ألقاه على مسامع المبايعين في البيعة الخاصة الذي التزم فيه الأمير بما يلي: «لن آخذ بقانون غير القرآن، لن يكون مرشدي غير تعاليم القرآن، القرآن وحده، فلو أن أخي الشقيق قد أحل دمه بمخالفة القرآن لمات»². وبالتالي فالأمير كما تذكر كثير من الدراسات أنه كان وقافا عند حدود الشرع، وهذا ليس معناه عدم الأخذ بالتقنيات العسكرية والاقتصادية والاجتماعية المعاصرة له آنذاك.

- تبني مبدأ الشورى والديمقراطية أو ما يسمى بالمفهوم السياسي الحالي الشوري قراطية، وهذا ما نلمسه من خلال تأسيسه للمجلس الشوري الذي يتكون من 11 عضوا. مجلس لعب دور كبير جدا في تقويم عوجاج الحاكم إذا خرج عن جادة الطريق، وللعلم هنا أن هذا المجلس لم يكن بطانة سوء ولم يجامل الأمير في أفعاله؛ بل كانت كل التقارير الرسمية والمصيرية التي واجهت الدولة نابعة من موافقة هذا المجلس،

1 - فريدة، قاسي: مرجع سابق، ص. 106.

2 - صالح، فركوس: مرجع سابق، ص. 155.

والتي كان آخرها قرار وقف إطلاق النار الذي تم بموافقته وكان هذا آخر اجتماع عقده المجلس الشوري الأميري خلال شهر ديسمبر 1847م. ولم يكتف الأمير في كثير من الأحيان بتبني قرارات هذا المجلس - ليس لعجزه-بقدر ما وجدناه وسع من دائرة الاستشارة الفقهية والعلمية حتى خارج الوطن حيث استشار واستعان في كثير من الأحيان برجال العلم والفقه والفكر في كل من الأزهر الشريف بمصر وجامع الزيتونة بتونس وجامع القرويين بفاس¹، وإلى جانب المجلس الشوري الوطني أسس الأمير في كل مقاطعة استحدثها مجلسا شوريا للبت في القضايا المحلية للمقاطعة.

- الحرص على تجسيد الطابع الموحد للدولة: وذلك من خلال سن دستور الدولة الذي يخضع له الجميع بما فيهم الرئيس؛ وعليه فالأمير الذي بات رئيسا مباحيا ومعينا حرص جيدا على ضرورة تحقيق سيادة الدولة وتنفيذ سلطة الدولة على كامل الرعية، وذلك من خلال تأسيسه للجهاز الحكومي الذي يخضع له الجميع، وتذكر هنا فريدة قاسي أن دولة الجزائر الأميرية يعبر عنها بـ: *Etat simple* من خلال ثلاث نواحي: تنظيم السلطة السياسية وفق دستور الدولة الذي لا يخرج في قراراته عن الكتاب والسنة ثم اجتهاد الفقهاء، والإقليم الجغرافي الذي يجب أن يخضع لسلطة واحدة من خلال الجهاز التنفيذي، والجماعة المتجانسة فيما بينها².

- تشكيل راية الدولة التي هي عبارة عن قطعة من القماش الحريري مستطيلة الشكل مطرزة بالحرير ومُحلّاة باللونين الأخضر من الجانبين والأبيض في الوسط، وضمنها يد مبسوطة كتبت على جوانبها شعارات الدولة. راية لها عدة أبعاد: وطنية ودينية وسياسية؛ كما أنها فريدة من نوعها مقارنة مع غيرها من الرايات التي عاصرتها ومع الراية العثمانية التي كانت موجودة حينها لدى الحاج أحمد باي في الشرق الجزائري³.

- تمتع رئيس الدولة بعدة صلاحيات كترأسه الديوان الأميري أو ما يسمى بمجلس الوزراء اليوم، وله حق اعتماد سفراء الدول الأجنبية، وإصدار العديد من اللوائح أو المراسيم، كما يعتبر هو القائد الأعلى للجيش، والقائد الأعلى للقضاء، ولكن هذا لم يمنعه من إمامته للصلاة والقيام بالخطب المنبرية أثناء صلاة الجمعة وفي الأعياد الدينية؛ وكل هذا لم يمنعه من تفقد أحوال الرعية والاحتكاك بالناس في الأسواق والأماكن العمومية، والتجول ليلا في شوارع المدينة للإطلاع عن كثب على أحوال الرعية.

في حين ظل الحاكم العثماني حبيس دار السلطان لا يعرف الناس ولا يعرفونه، وهذا الخصوص يذكر لنا "فندلين شلوصر" الاحتياطات التي كان يتخذها أحمد باي حتى عند التجول في غرف قصره في الفصل

1 - فريدة، قاسي: مرجع سابق، ص. 114.

2 - فريدة، قاسي: المرجع نفسه، ص.ص. 116-117.

3-Abdeljelil, Temimi: le Beylik de Constantine et Hadj Ahmed Bey 1830-1837, la Société Tunisienne des Arts Graphiques, Tunis, 1978, p. 36.

الذي عنونه بالقسنطينيين تحت حكم الطاغية أحمد باي: «وكان من المستحيل القيام بهجوم مفاجئ على الباي، فقد كان هناك بالإضافة إلى المالك والحرس العسكري حرس سري يحيط بالقصر، ولا يمكن الدخول إليه رغم ما به من أبواب كثيرة، وكانت الأبواب نفسها تحتوي على كوات لإطلاق النار تتوسطها بنادق تشبه نوع رامبارت عندنا بعيدة المدى، وتنتع لعشر أو اثني عشرة رصاصة ولم يكن الباي نفسه يخرج بدون سلاح، فكان يتسلح حتى حين ينتقل من جناح من أجنحة القصر إلى آخر بسيف ومسدسين معبأين، وكان وزراؤه كلهم يرتعدون أمامه، ويجاول كل منهم أن يقف في الصباح قبل أن ينهض الطاغية أمامه، وذلك خوفا من أن يشي به وزيراً آخر في غيابه»¹.

أما من حيث معالم نظام الحكم الأميري إداريا فإنه يمكننا إجمالها في عديد الوزارات التي أنشأها: كنظارة الأمور الداخلية، ونظارة الأمور الخارجية، ونظارة المالية، ونظارة الأوقاف، ونظارة الأعشار وصنوف الزكاة، ونظارة ضرب السكة والأسلحة ومعاملها؛ ثم قسّم البلاد التي امتد إليها نفوذه إلى ثمان مقاطعات ووضع على رأس كل مقاطعة خليفة يتم اختياره على مستوى راق من العلم والكفاءة والزاهة والقدرة بعد أن يقوموا بالقسمة على كتاب الله بأن لا يظلموا أحدا ولا يعتدوا على أحد، ثم قسّم كل مقاطعة إلى دوائر وتدرج في هذا التقسيم إلى غاية شيخ الدوار.

ولم يكن ذلك بل قسم سلطات البلاد إلى سلطة تشريعية وقضائية وتنفيذية. سلطات لم يسندها إلى بني عمومته ولا للذين على طريقته القادرية ولا لعشيرته، بل أسندها إلى ذوي الاختصاص والكفاءة من العلماء والفقهاء، وسن لهم رواتب جيدة، وخصوصا القضاة منهم حتى لا تمتد أعينهم إلى ما في أيدي الناس، بل أوكل الأمير إلى مناديه كي ينادوا بالأسواق: «أن من له شكوى على خليفة أو آغا أو قائد أو شيخ، فليرفعها إلى الديوان الأميري من غير واسطة، فإن الأمير ينصفه من ظلمه، وإن ظلم أحد ولم يرفع ظلامته إلى الأمير فلا يلومن إلا نفسه. أن من له شكوى أو ظلامة فليرفعها إلى ديوان الإمارة من دون واسطة، ومن لا يتقدم بشكواه لا يلومن إلا نفسه»².

3.2. معالم نظام الحكم على الصعيد الاقتصادي:

يمكن تتبع هذه المعالم من خلال القطاعات الاقتصادية التالية:

- القطاع الزراعي: تتجلى لنا ملامح اهتمام الأمير بهذا القطاع من خلال العناصر التالية:

-تشجيع النشاط الفلاحي من خلال إلغاء ضريبة الحراج التي كان معمولا بها في السابق، ومساعدة

1 - فندلين، شلوصر: قسنطينة أيام الحجاج أحمد باي 1832-1837، ترجمة وتقديم أبو العيد دودو، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1980، ص- 80-81.

2 - محمد بن عبد القادر، الجزائري: المصدر السابق، ص. 307.

المزارعين في المواسم السيئة من خلال تخفيف أو إلغاء زكاة المحاصيل الزراعية، وتوفير البذور لهم في حالة عجزهم عن تحصيلها.

- بناء مستودعات-مطامير تحت الأرض لتخزين الحبوب التي أولى لها اهتمام كبير، قصد تأمين الغذاء سواء للجيش أو للسكان، ومحاربة كل مضاربة من شأنها أن ترفع الأسعار أو تحتكر هذا المنتج الحيوي عكس ما كان معمولاً به في السابق حيث سيطر الساسرة اليهود على هذه المادة الحيوية¹. وتذكر المعطيات بهذا الشأن أن احتياط الحبوب لسنة 1839 في مخازن المقاطعات يكفي جيش الإمارة لسنتين، وإنتاج سهل غريس وحده كان يكفي لمدة 10 سنوات².

- إرسال بعثات علمية إلى الخارج قصد الاستفادة من التجارب الزراعية الجاري العمل بها آنذاك سواء في مصر أو في بعض الدول الأوروبية، ومن أمثلة ذلك ما رواه "ارستيد جبر" من أن عبد القادر كلف أحد التجار من الجزائر بالسفر إلى مصر كي يجلب منها بذور القطن ويستقدم منها الفلاحين لزراعة هذه النبتة في الجزائر³.

- انتاج سياسة اقتصادية قائمة على التقشف تتماشى وطبيعة الدولة التي أسسها فهي دولة حرب، وما توقيع معاهدة التافنا سنة 1837 في نظر الأمير سوى هدنة مؤقتة في نظره سرعان ما تجدد الحرب بعدها.

- القطاع الصناعي: تتجلى لنا ملامحه هو الآخر من خلال العناصر التالية:

- منح الأولوية للصناعات الحربية بسبب الظروف المحيطة به، وهذا ما نلمسه من خلال العدد الهائل لمصانع الأسلحة والذخيرة التي أنشأها، ناهيك عن عمليات استخراج الحديد والنحاس والرصاص من المناجم وذلك بالاستعانة ب خبراء وفنيين من بعض الدول الأوروبية⁴.

- الاهتمام بالصناعات الغذائية كالمطاحن لطحن الدقيق أو المعاصر لزيت الزيتون أو الصناعات النسيجية لتجهيز ملابس الجيش والرعية، وبهذا الخصوص اهتم أيضاً بالثروة الحيوانية اهتماماً كبيراً كونها تعتبر مصدر رزق لكثير من العائلات وفي الوقت نفسه مصدر تمويل لجيشه وقت الحرب.

- القطاع التجاري: يمكن حصر خصوصياته في ما يلي:

1 - محمد، بولرواج: يهود الجزائر في الكتابات اليهودية المعاصرة المنافي الثلاثة لبنجامين ستورا نموذجاً، ط.1، منشورات مكتبة اقرأ، قسنطينة، الجزائر، 2009، ص. 53.

2 - فريدة، قاسي: مرجع سابق، ص. 275.

3 - المرجع نفسه، ص. 274.

4 - رشيد، بورويبة: ((القلاع والحصون والمؤسسات التي أنشأها الأمير عبد القادر))، الثقافة، ع. 75، عدد خاص. السنة 13، رجب-شعبان 1403هـ/ ماي-جوان 1983، وزارة الثقافة، الجزائر. ص. 98.

- محاربة المضاربات التجارية والمعاملات الربوية التي كانت سائدة في العهد العثماني.
 - سن رسوم على التجارة تتماشى وطبيعة كل سلعة، والغائها نهائيا في حالة العجز أو الإفلاس.
 - مراقبة الأسعار ومراجعتها من حين لآخر ومنع احتكارها وتخزينها.
 - صك العملة كرمز من رموز الدولة وفي نفس الوقت لتسهيل عملية التبادل التجاري خصوصا على المستوى الداخلي؛ لكن على المستوى الخارجي لم يكن هناك رواج لهذه العملة حيث باتت التجارة التي كانت تتم في غالب الأحيان مع المغرب الأقصى واسبانيا وبريطانيا وحتى مع بعض البيوتات التجارية في فرنسا. ويعود في نظرنا سبب ذلك إلى قصر المدة التي ظهرت فيها هذه الدولة؛ فلو عمّرت طويلا لكتب لها النجاح ولحققت رواجاً وقبولاً من الجميع.
 - إقامة أسواق تجارية سواء على المستوى المحلي كما كان معمولاً به في السابق، أو على المستوى الخارجي حيث ركّز على تجارة القوافل الصحراوية، وأهم شيء ركّز عليه الأمير هو محاربة اللصوصية وقطاع الطرق الذين ضرب عليهم بيد من حديد، وللعلم أن هذا القطاع ظل على حيويته حتى أثناء فترة تكوين الزمالة المنتقلة حيث كانت القوافل تغدو وتروح حسب الأيام المتفق عليها للتسوق والتبادل التجاري مع سكان الزمالة.

- تحقيق نوع من التوازن والتنوع في مصادر خزينة الدولة وذلك بالرجوع إلى قرارات المجلس الشوري السيادة؛ حيث سنّ هذه الأخير عدة مصادر لتمويل الخزينة من أهمها: أضرية المعونة، فرض ضرائب وغرامات على كافة أفراد المجتمع دون استثناء عكس ما كان معمول به في السابق حيث تم استثناء كثير من الفئات الاجتماعية كقبائل المخزن، ب- العشور، ج- الزكاة ومصاريها.

4.2. معالم نظام الحكم على الصعيد الاجتماعي والثقافي :

يمكن الوقوف عليها من خلال العناصر التالية:

- تحقيق العدالة الاجتماعية: لقد سن الأمير عبد القادر أسس العدالة الاجتماعية على مستوى راق جدا، من خلال إلغائه لكل الامتيازات والإعفاءات التي كانت تحظى بها بعض القبائل أو الفئات الاجتماعية على حساب فئات أخرى في العهد العثماني، وجعل الناس سواسية أمام القانون، وأنه لا فرق بينهم إلا بالتقوى والعلم والكفاءة والزهامة. وبخصوص توفير الأمن والاستقرار فإنه أنشأ حجاز الشرطة وقام بتفصيله بشكل كبير جدا، فأصبحت الطرق آمنة تماما وأصبح الناس مطمئنين على أنفسهم وأموالهم¹.

وهذا الصدد يقول الأمير: «فرغم وجودي بين شعب يعيش تحت الخيام وكان من الصعب أن يدار وان يوجه لاتساع المساحة التي منتشرا فيها، فقد استطعت أن أصل إلى عهد أصبحت فيه سرقة الخيول

1 - فريدة، قاسي: مرجع سابق، ص. 210.

بالليل غير معروفة، وأصبحت المرأة تستطيع أن تخرج وحدها دون أن تخاف المهانة وعندما يعلق الناس على هذه النتيجة الكبيرة ويطلبون السبب كان العرب يجيبون: إن مصائد السلطان منصوبة وليس هناك حاجة لنصب مصائدنا الخاصة¹.

- تهذيب الأخلاق: حارب الأمير كل ما يتعارض مع الآداب العامة والأخلاق الإسلامية في المجتمع كالرشوة والسرقة والدعارة والخمر والميسر، كما منع التدخين على جنوده وعلى عامة الناس لأضراره الصحية والاجتماعية، وألزم الناس بأداء الصلوات الخمس في المساجد وأنه من ضبط في متجره أو دكانه وقت أداء الصلاة يعاقب بالجلد². وهذا عكس ما كان معمولاً به في الجزائر العثمانية ففي مدينة الجزائر كانت تباع فيها الخمر على قارعة الطرقات وأبواب الدعارة مفتوحة لمن هب ودب، على مرأى ومسمع الحاكم وربما من إيجائه؛ والرشوة تنخر جهاز الدولة والمناصب تباع وتشترى والداي أو الباي يستطيع خدم الحمام أن يقوم بخنقه بكل بساطة!³.

- الطب: لقد أولى الأمير عبد القادر اهتماماً كبيراً بهذا القطاع الحيوي، وحاز به الفضل على من قبله من ملوك المغرب، وذلك من خلال المعطيات التالية:

- إنشاء المارستانات عبر كامل المقاطعات، ووضع على رأس كل واحد منها أربعة أطباء يعودون في المهام الصعبة إلى عميد الأطباء أبو عبد الله الرزواني الذي كان عالماً بالطب وفنونه وعلومه وجراحته، وأثناء العمليات العسكرية كان يصاحب القادة العسكريين أطباء من المشافي الميدانية³.

- استقدام عدد هائل من الأطباء الذين لهم خبرة بقنون الطب وعلومه من تونس والمغرب، لتدريس مادة الطب للطلبة في المدارس التي استحدثها. ولقد كانت ترافق عملية التدريس أنشطة أخرى في الفيزياء والكيمياء وعلم النبات وتركيب الأعشاب المفيدة وصنع العقاقير منها⁴.

- تخصيص الأمير لطبيب وجراح خاص به ويجنوده وهو الحكيم محمد بن زرقة الذي فاقت شهرته الأفاق واعترف بخبرته وبنجاحه حتى الفرنسيين أنفسهم، وذلك من خلال معالجته لحالات عجز عنها الضباط الفرنسيون أنفسهم، وعالج أحد المرضى الذي ضن الجراحون الفرنسيون أنه يموت لا محالة⁵.

- التعليم: أولى الأمير اهتمام كبير جداً بهذا القطاع الحيوي وذلك من خلال المظاهر التالية:

1 - شارل هنري، تشرشل: حياة الأمير عبد القادر، ط. 2، ترجمة وتقديم أبو القاسم سعد الله، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1982، ص. 153.

2 - فريد، قاسي: مرجع سابق، ص. 211.

3 - نفسه، ص. 212.

4 - بدبعة، الحسيني الجزائري: أصحاب الميمنة عن شاء الله، ص. 148.

5 - جيلالي، صاري: ((الحكم محمد بن زرقة طبيب وجراح جيوش الأمير عبد القادر))، مجلة الرؤية، ع. 3، السنة الثانية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، مطابع الجزائر، 1997، ص. 89.

- تأسيس زوايا العلم والمعرفة في مختلف أرجاء البلاد وتزويدها بالعلماء والمدرسين وسن رواتب تتماشى ومكانتهم العلمية وجهودهم المعترية في سبيل تعليم أبناء المجتمع.
- جعل من التعليم والأول مرة محممة حكومية تقوم على عاتق الدولة عبر كافة القرى والمداشر والمراكز العمرانية والأرياف، ولقد عبر عن ذلك بقوله: «إن واجبي كحاكم أن أؤيد وأبعث العلوم والدين لذلك فتحت المدارس في المدن وبين القبائل، وفي هذه المدارس كان الأطفال يتعلمون الصلوات ويحفظون تعاليم القرآن وعروضه ويعرفون جيدا القراءة والكتابة والحساب»¹.
- المحافظة على الكتب والمخطوطات وحث الناس على تزويد المكتبات المستحدثة بما لديهم منها، وحث جنوده على عدم المساس بها أثناء الغزوات والحروب وأنها لا تعد غنيمة حرب للأفراد بل هي ملك للدولة، بل شدد على أن كل من يتعرض لإتلافها يعاقب على ذلك أشد العقاب². وبناء على ذلك يكون قد أرفق بكل زاوية أو مسجد أو مدرسة مكتبة خاصة بها.
- تشجيع الطلبة بمنحهم مكافآت مالية في شكل منح لمواصلة تعلمهم، والعمو عنهم في حالة ارتكابهم أخطاء يعاقب عليها القانون، كما أعفاهم من الخدمات وأكرم النجباء والمتفوقين منهم.
- تقسيم التعليم إلى ثلاثة أطوار رئيسية: التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي والتعليم العالي؛ على أساس أن تتم هذه العملية بالجمان، وتذكر بهذا الخصوص فريدة قاسي: إن عصر الأمير قد شهد بداية نهضة تعليمية لو كتب لها الاستمرار لكانت صفحة مشرقة، حيث كان يتلمسان وحدها على عهده خمسون مدرسة ابتدائية تصب في معهدين كبيرين للتعليم العالي³.
- 4- معالم نظام الحكم عسكريا:** يعد هذا القطاع من بين الاهتمامات الرئيسية التي أولى لها الأمير اهتماما بالغ الأهمية نظرا لظروف الحرب التي كانت محيطة به وحاجته الماسة إلى تكوين جيش قوي ومنظم قادر على مواجهة الجيش الفرنسي، وتبرز هذه الأهمية لجيش من حيث التنظيم والتدريب والتسليح والتكوين كما هو مبين في العناصر التالية: من خلال الخطوات التالية:
- **التنظيم:** يعتبر الأمير القائد الأعلى للجيش، وهو ينقسم إلى قسمين: جيش نظامي يقدر عدده بحوالي 15300 جندي، وجيش غير نظامي يمثل في أبناء القبائل المناصرة له وقد يصب في حالة إعلان النفير إلى حوالي 150 ألف مقاتل، وما يهمنها هو الجيش النظامي، الذي يضم أربع تشكيلات رئيسية هي:

1 - شارل هنري، تشرشل: المصدر السابق، ص. 152.

2 - المرجع نفسه، ص. 152.

3 - فريدة، قاسي: مرجع سابق، ص. 209.

- الحرس الأميري: وهو يتشكل من 500 جندي يترأسهم القائد سالم آغا الزنجي، وألبسهم من الجوخ الأحمر الجيد وسلاحهم محلى بالذهب والفضة ومرصعا بالمرجان.¹

ب- العسكر المحمدي: (المشاة) ويقدر عددهم ب 12000 جندي، وهو ينقسم إلى عدة وحدات كبيرة في كل منها ألف جندي بقيادة آغا، وهذه الوحدات تنقسم إلى وحدات صغيرة تضم المائة، والتي يتفرع عنها الوحدة الصغيرة أو الحبا الذي يضم 30 جنديا يرأسهم قائد ونائبا عنه.

ج- الخيالة: ويقدر عددهم ب 2500 جندي، يتكون من كتائب تضم كل منها ألف فارس بقيادة آغا، والكتيبة تنقسم إلى سرايا، وعدد أفراد الوحدة 50 فارسا برئاسة سياف، والتي تتفرع عنها مجموعة صغيرة تتكون من 20 فارسا.²

د- الطوبجية: المدفعية، ويقدر عددهم بجوالي 50 طوبجي يديرون 20 مدفعا. وهم مقسمون إلى وحدات عسكرية صغيرة تقدر ب12 طوبجي يديرون مدفعا، وعند القتال منهم 6 طوبجية يديرون المدفع و6 المتبقين يستريحون ثم يتبادلون الأدوار. وفيما يخص النظام العسكري فالأمير وضع نظام عسكري صارم جدا جمع فيه بين التهديد وحتى الإعدام عن كل مخالفة عسكرية، والمكافأة عن كل عمل بطولي يقوم به أي جندي من جنوده.

3- التدريب: بالإضافة إلى الخبرة المحلية فلقد اعتمد الأمير على استقدام العديد من المدربين من تونس وليبيا وأحق بقواته مجموعة من الفارين الفرنسيين الذين درسوا الخطط التي تلقوها ونفذوها عمليا في جيشهم الفرنسي؛³ ولاسيما من جنود الليفي الأجنبي الذين انضموا إلى صفوف الجزائريين، ومن الضباط المسلمين الذي خدموا في صفوف الجيشين التونسي والمصري. وبقد اعتمد في تدريبه على القتال في نظام الصفوف وعلى عدم مواجهة العدو مباشرة إلا للضرورة، وعلى نظام الكائن والهجوم المباغت، الذي يعتمد على عنصر السرعة وعامل المفاجأة. كما قام ببناء الحصون والقلاع للمراقبة وللاحتواء بها عند الخطر، ومن أهمها نذكر حصن سبدو بضواحي تلمسان وحصن تاقدامت جنوب تيارت وحصن بوغار جنوب المدينة وحصن بسكرة... الخ.

3- التسليح: لقد تعددت مصادر تموين جيش الأمير ومن أهمها نذكر:

- شراء الأسلحة من بعض الدول الأجنبية كبريطانيا واسبانيا وبعض الدول الصديقة كتونس والمغرب. ومن بعض القبائل الصحراوية القادمة من تمرت وبلاد التوارق.

1 - محمد العيد، مطمر: ((جوانب من التنظيم العسكري في دولة الأمير عبد القادر))، أشغال الملتقى الثقافي الوطني الأول بتيارت، مؤسسة الأمير عبد القادر، مطبعة دحلب، الجزائر، 1997، ص، 41.

2 - المرجع نفسه، ص، 47.

3 - نفسه، ص، 49.

- المساعدات التي قدمها له السلطان المغربي عبد الرحمان بن هشام¹.
- الجمع من كل القبائل مختلف أنواع الأسلحة الخفيفة الموروثة عنهم، وخاصة البنادق والخيول والأحصنة.

- الغنائم التي يتحصل عليها أثناء المعارك التي انتصر فيها على الجيش الفرنسي.
- الاعتماد على ما تنتجه المصانع الحربية التي أنشأها في كل من تلمسان لصناعة المدافع حيث كانت تنتج 12 مدفعا يوميا، تحت إشراف أحد الضباط الاسبان، ومليانة لصناعة البنادق تحت إشراف دوкас الفرنسي، وصناعة البارود في تلمسان ومعسكر ومليانة والمدية وتاقدمات التي كانت تنتج حوالي 08 بنادق في اليوم. في حين الرصاص قد حاول استخراجه من منجم للرصاص بالونشريس إلا أن تكاليف الاستخراج كانت باهضة جدا، لذلك اعتمد على عنصر الاستغلال الجيد لهذه المادة، فهو يقوم بتوزيعها وقت الحاجة ووفق نظام دقيق جدا².

وقصد تفعيل وتحديث هذا الجيش على غرار الجيوش الأوروبية سنّ له قانون خاص به؛ جسده لنا قدور بن روية في روية في مؤلفه الموسوم بـ: **وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب ويلي ديوان العسكر المحمدي الملياني**، الذي ألفه سنة 1255هـ³، حيث ضمنه: قانون الجند وما يتعلق به في 29 مادة⁴، - اللباس، - رواتب الجند، - الرتب العسكرية والأوسمة، - العقوبات والإجازات، - أسماء الجند... الخ⁵، ولم يكن هذا الإنجاز العسكر بجديد عن الجزائريين فلقد سبق وأن وضع جزائري آخر من قبله مؤلف موسوم بـ: **السي المحمود في نظام الجنود سنة 1826** وهو محمد بن محمود بن العنابي (ت 1267هـ / 1851م)⁶.
وتكمن جوهر الخلاف بينه وبين العثمانيين في قدرة الأمير على مواجهة كثير من القادة العسكريين

- 1 - اراجع بهذا الخصوص ما كتبته في الفصل الثاني والثالث من رسالتنا العلمية لنيل شهادة الماجستير الموسومة بـ: العلاقات الجزائرية المغربية 1830-1847 (العرب الجزائري والمغرب الشرقي نموذجا)، رسالة مرقونة، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، إشراف الدكتور امحمد عميراي، ونقشت في 21 مارس 2001، ص.ص. 72-108.
- 2 - محفوظ، قداش: ((جيش الأمير عبد القادر تنظيحه وأهميته)). **الثقافة**، ع. 75، تصدر عن وزارة الثقافة بالجزائر، عدد خاص بالذكرى المؤوية لوفاة الأمير عبد القادر، السنة 13، رجب-شعبان 1403هـ/ ماي-جوان 1983، ش. و. ن. ت، الجزائر، 51-74.
- 3 - قدور بن روية: وشاح الكتائب وزينة الجيش المحمدي الغالب ويلي ديوان العسكر المحمدي الملياني، تحقيق محمد بن عبد الكريم، ش. و. ن. ت، الجزائر، 1968، ص. 13.
- 4 - محمد بن عبد القادر، الجزائري: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، ج. 1، ط. 2، شرح وتعليق ممدوح حق، دار البيضة العربية، بيروت، لبنان، 1384هـ/ 1964م، ص.ص. 191-213.
- 5 - اراجع بخصوص التنظيم العسكري لدولة الأمير عبد القادر ما جاء في أطروحة الباحثة فريدة قاسمي الموسومة بـ: الدولة في فكر الأمير عبد القادر (1832-1847)، ص.ص. 213-260، أديب حرب: التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري 1808-1847، ج. 2، ص.ص. 72-128.
- 6 - محمد بن محمود بن العنابي: السعي المحمود في نظام الجنود، تحقيق وتقديم محمد بن عبد الكريم الجزائري، م. و. ك، الجزائر، 1983، ص. 6.

بمختلف رتبهم؛ تخرجوا من جامعات وأكاديميات حربية؛ وتفوق عليهم في كثير من المعارك كمعركة المقطع سنة 1835. ومعركة سيدي إبراهيم قرب عين تيموشونت سنة 1845 التي أسر فيها حوالي 300 جندي فرنسي؛ في حين أن الأمير لم يتخرج لا من الكليات الحربية ولا من الأكاديميات العسكرية، ورغم ذلك حقق النصر وظل صامدا في وجه العدو طيلة 15 سنة قضاها في الجهاد المقدس.

ونظرا لهذه الخصوصيات والمعالم التي انفرد بها نظام الحكم الأميري والتي حققت نجاح كبير جدا على مختلف الأصعدة وفي ظرف زمني قصير جدا، وهذا الإنجاز العظيم الذي تم في زمن قصير جدا يجعلنا نتساءل ما ذا لو أتيحت الفرصة للأمير أكثر؟ لا شك أنه سيحرر القطر الجزائري برمته من غطرسة المعتدين. وبذلك وللحيلولة دون نجاح هذا المشروع تكون قد تحركت الدبلوماسية الفرنسية والآلة العسكرية الحربية لإجهاض هذا المشروع قبل أن ينمو ويتطور إلى ما لا يجمد عقباه، حيث تم خرق معاهدة التافنا وتجدد الحرب من جديد؛ حرب وظفت فيها فرنسا بقيادة الجنرال "بيجو" كل طاقتها العسكرية والجنونية: الأرض المحروقة، حرب الإبادة، سياسة السيف والحراث، سياسة التهدة، فرق تسد، وهو ما لم يتمكن الأمير عبد القادر في نظرنا على مواجهته.

خاتمة:

كما سبق ذكره خلصنا إلى جملة من النتائج من أهمها:

- غياب مشروع الدولة والمجتمع في مختلف مناحي الحياة الرئيسية لدى نظام الحكم العثماني بالجزائر، وإن كان يتوفر على بعض التجارب والمحاولات المحلية فإنها لم تعمم على باقي البابلكات ولم تمس مختلف شرائح المجتمع الجزائري.
- سرعة وهشاشة سقوط نظام الحكم العثماني بالجزائر وهذا يعود في نظرنا إلى غياب مشروع الدولة والمجتمع الذي لم يسه نظام الحكم العثماني إلى تقنينه وتنظيمه ليستفيد منه الخاص والعالم.
- رفض نسبة كبيرة من الشعب الجزائري للوجود العثماني في الجزائر، وذلك بسبب السياسة المتبعة من لدن نظام الحكم العثماني بالجزائر، وهذا ما يعد نقطة ضعف استغلتها فرنسا لتشيويه صورة الحاكم العثماني وإقناع الجزائريين بضرورة التخلص منه وتحريرهم من ظلمه وغطرسته، ومقابل لذلك تمرير مشروع الاستعمار الفرنسي للجزائر. وهذا ما وقفنا عليه من خلال نص المنشور الذي وزع على الجزائريين قبل انطلاق الحملة الفرنسية من ميناء طولون باتجاه الجزائر.
- التجاوب الكبير الذي لاقاه مشروع الدولة والمجتمع عند الأمير عبد القادر.
- قدرة الأمير عبد القادر على استغلال الزمن بشكل رائع فني ظرف زمني قصير جدا تمكن من تأسيس مشروع دولة ومجتمع قائم بذاته، وتكمن روعة هذا المشروع في أن هذا يعكس المستوى الفكري

للجزائريين خلال القرن 19. وعليه فماذا لو أن نظام الحكم العثماني سمح لهم بالمشاركة في تسيير دواليب الحكم كيف ستكون النتيجة؟

- إدراك الفرنسيين لخطورة المشروع الأميري الذي بات يهددهم وهو ما دفع بهم إلى البحث عن الدرائع والحجج الواهية لخرق معاهدة التافنا وعدم منح فرصة أكبر للأمير ليتغلب عليهم، وبناء على الشواهد التاريخية والمعطيات العلمية يمكننا القول أنه لو توفر للأمير وقت إضافي لكانت المواجهة مع فرنسا ستأخذ مجرى تاريخي آخر.

- قدرة الأمير عبد القادر على تجاوز كل الظروف والصعوبات التي كانت تواجهه في سبيل إرساء قواعد وأسس دولته الفتية، والعبرة التي سنستقيها من هذه المسألة هو ضرورة إدراكنا لمسألة التجاوب مع الظروف الصعبة وترسيخ الأمل في بناء دولة عصرية وقوية مما كانت الظروف المحيطة بنا.

- الاهتمام الكبير الذي أولاه الأمير عبد القادر إلى مكانة الفرد في بناء هذه الدولة؛ فالفرد في تصوره هو محور عملية البناء والتشييد، وعليه فلو صلح هذا الفرد تصلح معه الدولة ومؤسستها ولو فسد هذا الفرد لفسدت معه مؤسسات الدولة، وهذا التصور في نظر الأمير لم يكن مبني على عامل الإقصاء والتهميش كما جرى في العهد العثماني وإنما كان قائما على ضرورة وضع الرجل المناسب في المكان المناسب.